1E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL5.SDGS/2022/WG.3/Report
3 February 2023
ORIGINAL: ARABIC

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030:
تعزيز المشاركة البرلمانية في العمل المناخي في المنطقة العربية
بيروت، 29-30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

موجـز

نَظَّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحت عنوان " تعزيز المشاركة البرلمانية في العمل المناخي في المنطقة العربية"، وذلك يومي 29 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

هدف المنتدى البرلماني العربي لعام 2022 إلى توفير مساحة للبحث في دور البرلمانات في مواجهة التهديدات الخطيرة لتغير المناخ في المنطقة العربية وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما ركز على الآليات القائمة والممكنة لتعزيز مشاركة البرلمانات العربية في تشكيل الأطر السياساتية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المتعلقة بالمناخ من خلال أدوارها التشريعية والرقابية والتمثيلية وتلك المتعلقة بالميزانية. كما وفر المنتدى فرصة للبرلمانات المشاركة لإبداء اهتمامها بتلقي الدعم التقني وبناء قدراتها الفنية على المستوى الوطني. واختتمت أعمال المنتدى باقتراح مجموعة من الرسائل الرئيسية التي سيتم رفعها إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1-5	3
أولاً- مخرجات المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030	6	3
ثانياً- مواضيع البحث والنقاش	7-48	5
ألف- الجلسة الأولى: جلسة تمهيدية	8-15	5
باء- الجلسة الثانية: التكيف مع آثار تغير المناخ في المنطقة العربية: دور البرلمانات في بناء القدرة على الصمود وحماية الفئات الأكثر ضعفاً	16-22	7
جيم- الجلسة الثالثة: التخفيف من حدة تغير المناخ: التحديات الإقليمية العربية ودور البرلمانات في معالجتها	23-29	8
دال- الجلسة الرابعة: الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية: دور البرلمانات في دعم الاستعداد والقدرة على الصمود في مواجهة مخاطر تغير المناخ	30-37	10
هاء- الجلسة الخامسة: زيادة التمويل المناخي في المنطقة العربية ودور البرلمانات	38-43	11
واو- الجلسة السادسة: نقاش مفتوح - النهوض بالعمل المناخي في الدول العربية والتحضير للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المنطقة العربية: ما الذي ينبغي تغييره من حيث آليات عمل البرلمانات؟	44-45	13
زاي- الجلسة الختامية: خطوات مستقبلية وملاحظات ختامية	46-48	13
ثالثاً- تنظيم الأعمال	49-54	14
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	49	14
باء- الافتتاح	50-52	14
جيم- المشاركون	53	15
دال- جدول الأعمال	54	15
المرفق[*] قائمة المشاركين		17

مقدمـة

1- تنعم المنطقة العربية بوفرة الموارد الطبيعية وتنوعها، وهي في الوقت نفسه واحدة من أكثر المناطق عرضة لتغير المناخ. إن الآثار السلبية لتغير المناخ تهدد وتعيق تقدم المنطقة في العديد من أهداف التنمية المستدامة. سيتعذر تحقيق عدد من الأهداف مثل القضاء على الفقر والجوع والحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، ما لم يتم التصدي لتغير المناخ بشكل عاجل ومعالجة تداعياته الاجتماعية والاقتصادية المتعددة الأبعاد واعتماد تدابير التكيف والتخفيف بشكل صارم.

2- وفي إطار مشاركتها كأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس التابعة لها، تعهدت دول المنطقة العربية بتقديم مساهمات محددة وطنياً للحد من الانبعاثات والتكيف مع آثار تغير المناخ. ومع ذلك، لا تزال القيود المالية تشكل عقبة رئيسية أمام التنفيذ، بالإضافة إلى تحديات أخرى متعلقة بالقدرات الفنية والحوكمة.

3- وفي هذا السياق، يضطلع أعضاء البرلمانات بدور رئيسي في تعزيز وتوجيه العمل المناخي من خلال وظائفهم المختلفة، ولاسيّما من خلال اقتراح التشريعات المناخية ومراجعتها وتعديلها ومراقبة التنفيذ الفعّال لها. كما يمكن للبرلمانات استحداث آليات لضمان الرقابة الفعّالة وتحميل الحكومات المسؤولية بشأن التزاماتها الوطنية والدولية تجاه العمل المناخي. ويمكن للجان البرلمانية أن تساهم بشكل فعّال في معالجة آثار تغير المناخ من خلال دراسة ومراجعة السياسات والتشريعات المناخية، وتقديم المشورة، وتشجيع المشاورات العمودية والأفقية المستمرة عبر القطاعات، وضمان عمليات صنع القرار المتكاملة.

4- أما فيما يتعلق بدورها التمثيلي، فيمكن للبرلمانات أن تضمن عدم إهمال الفئات الأكثر عرضة لتغير المناخ عن طريق اقتراح تدابير لتعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وإشراكهم في عمليات صنع القرار وتكثيف التشاور مع الفئات الأكثر ضعفاً وعرضةً لمخاطر المناخ لضمان وصول أصواتهم ومخاوفهم إلى الجهات الحكومية المعنية. وقد تساهم البرلمانات أيضاً في تعبئة التمويل المناخي وتوسيع نطاقه من خلال المراجعات الشاملة والمنتظمة لضمان الإنفاق المناخي الشفاف والعادل والفعال من حيث التكلفة، ومراقبة أداء الحكومة، واستحداث آليات لسد الثغرات الموجودة في تمويل استجابات التكيف والتخفيف.

5- يُعدّ تنظيم الدورتين السابعة والعشرين (COP27) والثامنة والعشرين (COP28) لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المنطقة العربية (في مصر والإمارات العربية المتحدة على التوالي) فرصة لتحفيز العمل المناخي العربي. وفي هذا الإطار، نظّمت الإسكوا والاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية: تعزيز المشاركة البرلمانية في العمل المناخي في المنطقة العربية"، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 29 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وقد وفر المنتدى فرصة للبحث في دور البرلمانات في مواجهة التهديدات الخطيرة لتغير المناخ في المنطقة العربية وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما وفر منصة لتبادل التجارب والدروس المستفادة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المتعلقة بالمناخ. واختتمت أعمال المنتدى باقتراح مجموعة من الرسائل الرئيسية التي سيتم رفعها إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2023.

أولاً- مخرجات المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030

6- خلُص المشاركون إلى التوصيات والرسائل الرئيسية التالية:

أولاً، دعوة البرلمانات العربية إلى:

(أ) إنشاء هيئة برلمانية متعددة القطاعات تضم أعضاءً من اللجان البرلمانية المعنية (مثل الزراعة، والمياه، والبيئة، والمالية، والصحة، وغيرها)، وذلك حسب السياق الوطني والخصائص الوطنية، بهدف متابعة مخرجات الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 27) التي انعقدت في شرم الشيخ والتحضير للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 28) التي ستعقد في الإمارات العربية المتحدة عام 2023، على أن تتعاون الإسكوا مع الاتحاد البرلماني الدولي في تقديم الدعم الفني والمعرفي من خلال الخدمات والأنشطة التي تضطلع بها وتحت إطار عمل عربي إقليمي.

(ب) عدم حصر مساهمة البرلمانات في وضع التشريعات والمراقبة، بل الاضطلاع بدورهم كشركاء للحكومات في وضع تصور متكامل، طويل المدى، ومتعدد الأبعاد يهدف إلى تحقيق التزامات طموحة في ترشيد استهلاك الطاقة عبر التحول إلى الطاقة المتجددة وإعادة النظر في قطاع النقل لتقليص الانبعاثات والتخفيف من حدة تغير المناخ.

(ج) الدفع نحو الاستفادة من فرص التعاون الإقليمي بين البلدان العربية في تقنيات الهيدروجين وفي تعزيز التجارة الإقليمية في خدمات الطاقة، والتي من شأنها تحقيق فوائد كبيرة لجميع الأطراف بما في ذلك زيادة أمن الإمدادات، وإتاحة الوصول إلى الطاقة النظيفة وتوفير فرص العمل.

(د) الاستفادة من تقارير الأجهزة العليا للرقابة حول العمل المناخي، والتي غالباً ما تنظر في أداء المشاريع المتصلة بمواضيع البيئة كالطاقة والمياه لتحديد الثغرات وإمكانات التطوير، وتساهم في التوعية.

(ه) الاطلاع بشكل مستمر على ما تلتزمه حكومات بلدانهم بشأن قضايا تغير المناخ (مثلاً المبادرات التي أُطلقت في COP 27 في شرم الشيخ)، بما يضمن وضع الآليات الكفيلة بتمويل ومتابعة تنفيذ هذه الالتزامات وبيان أثرها.

(و) إدراج بنود تخص حماية البيئة ضمن الدستور، بحيث تشكّل عاملاً دافعاً وإطاراً للعمل البيئي.

(ز) المشاركة الواسعة في عملية إعداد ومراقبة مضمون الاستعراضات الوطنية الطوعية لخطة 2030 في البلدان العربية.

(ح) ربط التشريعات البيئية بموازنات واضحة بما يضمن التنفيذ.

(ط) التشبيك مع مراكز البحوث الوطنية وغيرها من المؤسسات البحثية للوصول إلى المعارف الفنية حول تغير المناخ وكذلك توجيه المؤسسات البحثية للعمل على المواضيع ذات الأولوية وطنياً وإقليمياً ودولياً.

(ي) تحفيز الجهات المعنية على إجراء تقييمات علمية حول آثار تغير المناخ ولا سيما على المستوى المحلي.

(ك) إيلاء موضوع الأمن الغذائي الاهتمام التشريعي الضروري والتعرف على الثغرات التشريعية، خاصة في ظل الترابطات الواضحة بين تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة في الدول العربية.

(ل) وضع تشريعات تلزم المدارس على مستوى ما قبل الجامعي على إدراج ضمن برامجها التعليمية مواضيع تعنى بقضايا البيئة والتغير المناخي والتنوع البيولوجي.

(م) المساهمة في وضع استراتيجية وطنية تشاركية لتمويل المناخ ذات أولويات واضحة.

ثانياً، دعوة شركاء التنمية والمجتمع الدولي إلى:

(أ) تحديد الأضرار والتكاليف الناتجة عن الكوارث كخطوة أساسية لتحديد الحاجات والتعويضات.

(ب) اعتماد معايير ومؤشرات أداء وطنية تمكّن البرلمانات من تقييم سياسات ومشاريع تغيّر المناخ.

(ج) تعزيز العمل العربي المشترك في مواجهة تغير المناخ وإطلاق استثمارات ومشاريع مشتركة.

(د) إقامة نظام ضرائب عالمي عادل على الشركات العالمية تصبّ إيراداته في تمويل إجراءات مكافحة التغير المناخي.

(ه) الانتقال من مواجهة الكوارث والطوارئ الطبيعية إلى الوقاية منها.

(و) تطوير آلية للتعاون العربي لجمع المعلومات والإحصاءات الخاصة بتغير المناخ ضمن منصة خاصة تسهل مهام البرلمانات في هذا المجال.

(ز) توحيد المفاهيم والمصطلحات المتصلة بالعمل المناخي.

(ح) التمسّك بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة للدول.

(ط) العمل على إنشاء شبكة برلمانية للمنطقة العربية هدفها الحد من آثار التغيرات المناخية ووضع إطار قانوني متكامل لعملها، وإعداد تصور شامل لآليات عملها ودراسة سبل التنسيق بين أعضاءها.

(ي) وضع خارطة طريق مستقبلية لتعزيز العمل البرلماني في مجال التغييرات المناخية.

ثانياً- مواضيع البحث والنقاش

7- نُظِّمَ الاجتماع في ست جلسات عمل، بالإضافة إلى جلسة تمهيدية وجلسة ختامية، تخللتها عروض ونقاشات عامة حول المحاور والمواضيع المطروحة.

ألف- الجلسة الأولى: جلسة تمهيدية

8- يسرت هذه الجلسة السيدة هالة أبو علي، برلمانية سابقة في مجلس النواب المصري، وأستاذة الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة. واستُهلت أعمال الجلسة بعرض حول التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية مع التركيز على العناصر المتصلة بأجندة تغير المناخ قدمته السيدة ميساء يوسف، رئيسة الفريق المعني بخطة عام 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة في الإسكوا. أشارت السيدة يوسف في عرضها إلى أن التقدم في تنفيذ مقاصد خطة عام 2030 في المنطقة العربية بشكل عام ليس على المسار الصحيح، وأن تداعيات جائحة كوفيد والحرب في أوكرانيا كانت كبيرة بسبب تدني نسبة الحماية الاجتماعية وارتفاع مستويات عدم المساواة بما في ذلك بين الرجال والنساء. كما أشارت إلى وجود نقص في البيانات المتاحة في المنطقة مما يؤثر على عملية رصد ومتابعة تنفيذ أهداف ومقاصد التنمية المستدامة.

9- واستعرضت السيدة يوسف الأثار المتوقعة لتغير المناخ في المنطقة ومنها زيادة درجة الحرارة وانخفاض موارد المياه المتجددة بما قد يعرّض أعداد كبيرة من سكان المنطقة للإجهاد المائي والجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر والفيضانات الساحلية. وأفادت بأن تغير المناخ يؤثر سلباً على الغابات والأراضي الرطبة (الهدفين 14 و15) وصحة الإنسان (الهدف 3) والازدهار (الهدف 8) وتوافر المياه التي تدعم قطاعات المياه والطاقة والزراعة (الأهداف 2 و6 و7) والأمن الغذائي (الهدف 2)، كما يفاقم الآثار السلبية للهجرة والنمو الحضري (الهدف 11)، ويعرض الفئات الفقيرة والضعيفة وسكان المناطق الساحلية المنخفضة لخطر الكوارث الطبيعية (الهدف 1). وأضافت أن اعتماد أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج (الهدف 12) يمكن أن يساعد في تعزيز جهود التخفيف، وان هناك حاجة إلى المزيد من الأدوات المبتكرة لتأمين التدفقات المالية للعمل المناخي (الهدف 17).

10- وفي ختام عرضها، قدمت السيد يوسف ملامح من الاستعراضات الوطنية الطوعية تظهر بعض الخطوات التي قامت بها الدول العربية لمواجهة تغير المناخ ومنها جهود لتعزيز النمو الأخضر والحد من مخاطر الكوارث (الأردن)، واعتماد سياسة وطنية لتغير المناخ (الصومال والإمارات العربية المتحدة)، واعتماد خطة وطنية للحد من مخاطر الكوارث (السودان)، وإنشاء مراكز وشبكات لأبحاث تغير المناخ ومراقبته والتعاون مع القطاع العام (الصومال، والسودان، والإمارات)، وتحديد التزامات محددة وطنياً لتقليص الانبعاثات (الصومال والإمارات العربية المتحدة)، وإنشاء منصات رقمية لتتبع الانبعاثات وغيرها من المؤشرات (الأردن) والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص (الإمارات العربية المتحدة).

11- وتلا ذلك عرض قدمه السيد طارق صادق، مسؤول تغير المناخ في مجموعة تغير المناخ والموارد الطبيعية المستدامة في الإسكوا تضمن لمحة عامة عن نتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المنطقة العربية وتبعاتها بالنسبة للبلدان العربية. فأشار إلى أن المؤتمر اختتم بـ "خطة تنفيذ شرم الشيخ" وباتفاق بشأن صندوق الخسائر والأضرار والالتزام المستمر بالحفاظ على 1.5 درجة مئوية. كما أفاد بأن حوالي 141 دولة طرف قدمت "مساهمات محددة وطنية" جديدة أو محدثة منها 17 دولة عربية. أما فيما يخص موضوع التمويل، فأشار السيد صادق ان هنالك فجوة متزايدة بين احتياجات البلدان النامية الأطراف (بسبب آثار تغير المناخ وزيادة عبء الديون) والدعم المقدم. وأكدت نتائج المؤتمر على الحاجة إلى زيادة تدفق التمويل المناخي إلى البلدان النامية، وتحويل الأنظمة المالية وزيادة مشاركة القطاع الخاص لتوسيع نطاق الاستثمارات منخفضة الكربون، وعلى ضرورة تأمين حوالي 4 تريليونات دولار أمريكي سنوياً للاستثمار في الطاقة المتجددة حتى عام 2030 للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050.

12- في موضوع التكيف، أشار السيد صادق إلى عدم إحراز تقدم في مضاعفة تمويل التكيف، وقد حث المؤتمر جميع المساهمين على الوفاء بتعهداتهم لصندوق التكيف في الوقت المناسب؛ واستمرار برنامج عمل غلاسكو - شرم الشيخ؛ والتركيز على دمج المياه في جهود التكيف واستعادة النظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه، بما في ذلك أحواض الأنهار وخزانات المياه الجوفية. أما بالنسبة لموضوع الخسارة والأضرار، أوضح السيد صادق ان المؤتمر نظر لأول مرة في ترتيبات التمويل المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، حيث شملت أهم نتائج الدورة في هذا الإطار الإعلان عن تعهدات بنحو 300 مليون دولار أمريكي لتمويل الخسائر والأضرار من النمسا ونيوزيلندا وبلجيكا، ووضع الترتيبات المؤسسية لشبكة سانتياغو.

13- وفيما يتعلق بتخفيف الانبعاثات، أفاد السيد صادق ان المؤتمر ركز على أهمية تعزيز مزيج الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المنخفضة الانبعاثات والطاقة المتجددة كجزء من مزيج وأنظمة الطاقة المتنوعة، وعلى أهمية حماية وحفظ واستعادة النظم الإيكولوجية البرية والبحرية. كما سلط مؤتمر الأطراف الضوء على بعض القضايا والإعلانات الرئيسية الأخرى مثل الزراعة والأمن الغذائي خاصة وأن تأثيرات تغير المناخ تؤدي إلى تفاقم أزمات الطاقة والغذاء العالمية، والعكس صحيح، لا سيما في البلدان النامية. وفيما يخص أنظمة الإنذار المبكر، اعترف المؤتمر بأن ثلث العالم، بما في ذلك 60٪ من إفريقيا، لا يتمتع بإمكانية الوصول إلى خدمات الإنذار المبكر والمعلومات المناخية، داعياً جميع شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية إلى تقديم الدعم لتنفيذ مبادرة الإنذارات المبكرة للجميع. وختم السيد صادق عرضه بالإشارة إلى عدد من المبادرات المهمة التي أطلقت خلال المؤتمر.

14- قدمت السيدة ألكساندرا بلاغوجيفيتش، مديرة برنامج التنمية الدولية في الاتحاد البرلماني الدولي عرضاً تناولت فيه دور الاتحاد البرلماني الدولي في دعم العمل البرلماني بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة. وأشارت إلى ان معالجة تغير المناخ هي إحدى المجالات الرئيسية في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 التي تغطي وعدد من محاور الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أصدرا مذكرة

سياساتية للبرلمانيين بشأن التعافي الأخضر من كوفيد-19 لتوجيه العمل البرلماني في فترة التعافي من أجل مستقبل أكثر استدامة. كما حدد الاتحاد البرلماني الدولي ستة مجالات عمل رئيسية للتعافي الأخضر من كوفيد-19 وهي البنية التحتية الخضراء، وإدارة النفايات والتعميم، والطاقة النظيفة، ووظائف خضراء، والتنوع البيولوجي، والحلول القائمة على الطبيعة، وسيادة القانون وحماية البيئة.

15- واختتمت مداخلتها بالإشارة إلى انه في مجال العمل البرلماني بشأن الحد من مخاطر الكوارث، تم تصميم مجموعة أدوات بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث خصيصاً للبرلمانيين، تسلط الضوء على إجراءات محددة للحد من مخاطر الكوارث تتعلق بالوظائف البرلمانية الأساسية (التشريع والرقابة والميزانية والتمثيل).

باء- الجلسة الثانية: التكيف مع آثار تغير المناخ في المنطقة العربية: دور البرلمانات في بناء القدرة على الصمود وحماية الفئات الأكثر ضعفاً

16- يسّر هذه الجلسة السيد نديم فرج الله، مدير برنامج تغير المناخ والبيئة في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت. واستعرضت الجلسة آثار تغير المناخ على المنطقة العربية وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية، كما تناولت الجلسة الاستجابات السياسية اللازمة للتكيف مع تلك الآثار وحماية الفئات الضعيفة والمهمشة، ودور البرلمانات في الدفع بها، بالاستفادة من التجارب العربية والدولية في هذا المجال.

17- قدّمت السيدة آيا إبراهيم، باحثة مساعدة في مجموعة تغير المناخ والموارد الطبيعية المستدامة في الإسكوا، عرضاً مرئياً شرحت فيه قابلية المنطقة العربية للتأثر بتغير المناخ. بيّنت مبادرة "ريكار" بأن درجات الحرارة في المنطقة سوف ترتفع بنهاية القرن الحالي بمقدار درجة إلى ثلاث درجات مئوية في السيناريو المتفائل (RCP 4.5) وبمقدار درجتين إلى خمس درجات مئوية في السيناريو المتشائم (RCP 8.5). وسيرافق ذلك في السيناريوين انخفاض في المتوسط الشهري لهطول الأمطار يصل إلى 8-10 ملمتر، وزيادة في عدد الأيام شديدة الحرارة ومدة فترات الجفاف في بعض المناطق. ولفتت السيدة إبراهيم إلى أن قابلية التأثر بتلك التغيرات تحدّدها القدرة على التكيّف والتي تتأثر بدورها بجملة عوامل مؤسسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية. على هذا الأساس، فإن مناطق القرن الأفريقي والساحل وجنوب غرب شبه الجزيرة العربية ستكون الأكثر تأثراً بتغير المناخ.

18- عرض السيد معيوف الذياب، عضو مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، التحديات التنموية الجسيمة التي تواجهها سوريا بسبب حالة الحرب، لافتاً إلى تراجع الإنتاج الزراعي وتدني المخزون الاستراتيجي من الغذاء مما يرفع من مستوى الهشاشة وقابلية التأثر بتغير المناخ.

19- أشارت السيدة عناية عز الدين، رئيسة لجنة المرأة والطفل النيابية ومنسقة الهيئة النيابية الاستشارية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة في مجلس النواب اللبناني، إلى أن لبنان يعاني من أزمة تلوث لمياهه بسبب سوء إدارة النفايات ومياه الصرف الصحي، بالإضافة إلى تحدي حرائق الغابات. وأضاءت على أهمية القطاع الزراعي في لبنان ليس فقط كمصدر غذاء وإنما كمصدر رزق لشريحة مهمة من اللبنانيين. ويقوم البرلمان اللبناني حالياً بدراسة تشريعات الأمن الغذائي بهدف جسر الثغرات التشريعية.

20- أفادت السيدة نادية التهامي، نائبة رئيس مجلس النواب المغربي، بأن المغرب قد اعتمد التنمية المستدامة نموذجاً وخياراً استراتيجياً تجسّد في الميثاق الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة. وتقدّم المغرب بعدد من المشاريع إلى صندوق التمويل الأخضر من المؤمل أن تساهم في تعزيز التكيّف مع آثار تغير المناخ. ودعت

السيدة التهامي إلى تعزيز العمل العربي المشترك في هذا المضمار وأكدت على أهمية الاستثمار في التعليم الخاص بتغير المناخ.

21- قدّم السيد سامر مدانات، مساعد الامين العام للشؤون المالية والإدارية في ديوان المحاسبة الأردني، عرضاً لنتائج العمل الرقابي الذي قام به الديوان حديثاً على جهود الأردن في مواجهة آثار تغيّر المناخ على الزراعة. حيث تبيّن أن هناك عدد من الثغرات، منها عدم وجود مؤشرات أداء وطنية مرتبطة بالسياسات الوطنية في هذا الإطار، وضعف التنسيق بين الجهات الوطنية المعنية، وعدم تحديث للبيانات الخاصة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وعدم توفّر خطة وطنية للتمويل المناخي. ومن الناحية الإيجابية، تمّ إنشاء قاعدة بيانات لمشاريع وزارة الزراعة مما يساعد في تتبّع هذه المشاريع وتوفير التمويل لها.

22- تناولت المناقشات النقاط التالية:

(أ) دور البرلمانات في الحثّ على إنتاج دراسات حول آثار تغير المناخ، ولا سيما على المستوى المحلي؛

(ب) ضرورة تطوير سياسات اقتصادية خضراء تحمي البيئة والصحة في الدول العربية؛

(ج) الحاجة لمشاريع واستثمارات عربية مشتركة لمواجهة تغير المناخ؛

(د) الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في مواجهة تغير المناخ، لا سيما وأن الدول النامية طوّرت اقتصاداتها خلال العقود الماضية على حساب البيئة؛

(ه) الدعوة لإنشاء نظام ضرائب عالمي يساعد على تأمين موارد التمويل لمواجهة تغير المناخ.

جيم- الجلسة الثالثة: التخفيف من حدة تغير المناخ: التحديات الإقليمية العربية ودور البرلمانات في معالجتها

23- يسرت هذه الجلسة السيدة نجاة عون صليبا، عضو في مجلس النواب اللبناني وأستاذة في الكيمياء التحليلية في الجامعة الأمريكية في بيروت. تناولت الجلسة التزامات التخفيف من آثار تغير المناخ والآثار الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة في المنطقة العربية، ناقشت الاستجابات السياسية المطلوبة، لا سيما في قطاع الطاقة، لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات، ودور البرلمانات في النهوض بها، مع التأكد من توافقها مع أهداف التنمية المستدامة.

24- بدأت الجلسة بمداخلة للسيدة راضية سداوي، رئيسة قسم الطاقة في مجموعة تغير المناخ والموارد الطبيعية المستدامة في الإسكوا التي تناولت أبرز التوجهات الدولية والإقليمية في استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة. وقد باشرت السيدة سداوي بعرض ملخص حول أبرز نتائج مؤتمر الأطراف فيما يخص الطاقة والذي أكد على الحاجة الملحّة لإجراء تخفيضات في انبعاثات الغازات الدفيئة في جميع القطاعات وشدد على أهمية تعزيز حصة الطاقة المتجددة خاصة في ظل الأزمة العالمية الحالية. وقد تطرقت إلى بعض ملامح قطاع الطاقة في المنطقة العربية والمؤشرات التي تدل على أن 90.28 بالمائة من المنطقة العربية مكهربة (منذ عام 2019) في حين أن 42 مليون شخص لا يزالون محرومين من خدمات الكهرباء خاصة في المناطق الريفية من البلدان العربية الأقل انمواً. وأشارت إلى أن مجرد الاتصال بشبكة الكهرباء لا يعني الحصول عليها لأنها قد تنقطع. وفي المقابل، تتمتع المنطقة بفرص واسعة للاستفادة من الطاقة المتجددة والتي لا يزال استخدامها محدوداً، إلا أنه من المتوقع أن ينمو بنحو 120 مرة بحلول عام 2050. كما بينت أن التحول إلى الاقتصاد الدائري للكربون يحتاج

إلى اعتماد نهج إداري متكامل يدعم الانتقال الى أنظمة الطاقة المستدامة من خلال خفض استخدام الكربون، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، وإزالته من الأنظمة. وقد اختتمت العرض بمجموعة من التوصيات التي أكدت على أهمية إنشاء نظام فعال لإدارة العرض والوصول إلى تنويع إمدادات وتجارة الطاقة والشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة من حكومة وقطاع خاص وجهات تمويلية إضافة إلى ضرورة تعزيز التجارة الإقليمية في خدمات الطاقة بين البلدان العربية بما في ذلك زيادة أمن الإمدادات، وإتاحة الحصول على الطاقة النظيفة، وتطوير الصناعات التحويلية المحلية لمكونات التكنولوجيات النظيفة التي من شأنها زيادة فرص العمل.

25- وبعد ذلك، قدم السيد خوان أنطونيو لوبيز دي أورالدي جارمنديا، رئيس لجنة تغير المناخ وعضو مجلس النواب في إسبانيا مداخلة أشار خلالها إلى تأثر اسبانيا بظاهرة تغير المناخ كونها إحدى بلدان البحر المتوسط. وتطرق إلى جهود الحد من تغير المناخ والتي منها أهداف طموحة كتقليص الانبعاثات بـ 55 في المائة والعمل نحو أنظمة تعتمد على الطاقة المتجددة بنسبة 100 في المائة. وبحلول عام 2030، من المخطط أن يتم زيادة مصادر الطاقة المتجددة إلى 42 بالمائة. ثم تناول موضوع قطاع النقل الذي يعد الأكثر إصداراً للانبعاثات والذي من المخطط أن يتم تطويره لتوفير مآخذ لشحن السيارات الكهربائية، وتعزيز النقل المشترك المعتمد على الكهرباء، وتحسين الطرق المخصصة للدراجات الهوائية والمشاة. وأكد ختاماً على دور البرلمان في مراقبة تنفيذ السياسات ودعم أجندة مواجهة تغير المناخ. وقد أقر البرلمان في إسبانيا موازنة عام 2023 متضمنة 30 بالمائة من الاستثمارات ذات الأثر الإيجابي على المناخ.

26- ثم أشارت السيدة كريستين كايا، عضو في البرلمان ووزيرة الظل للمياه والبيئة في جمهورية أوغندا، في مداخلتها إلى آثار تغير المناخ بما في ذلك الظواهر المناخية المتطرفة وتأثر أنظمة إنتاج الغذاء، وهي الأكثر أهمية لأوغندا. وأكدت على أهمية الجهوزية والاستثمار في الإجراءات المبكرة.

27- تلا ذلك مداخلات من الدول العربية حول تجاربها الداعمة للتخفيف من آثار تغير المناخ. فأشار السيد حسن بي عمر، نائب رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية في مداخلته إلى تساؤل حول ما تلتزم به الدول المتقدمة تجاه تغير المناخ وآليات المفاوضات المعتمدة وما مدى ملائمتها للمنطقة العربية. وأكد أن المغرب مدرك لأهمية التغيرات المناخية، فمنذ عام 2008 ركزت السياسة المغربية على التوجه إلى الطاقة المتجددة إن كانت من مصادر شمسية أو رياح أو مياه ووضع الأطر القانونية المناسبة. وفي العقدين الأخيرين، تم وضع السياسات لإنشاء السدود الموفرة للمياه والمولدة للطاقة الكهرومائية. وبين أنه في الدورة البرلمانية هذا العام، تم الطلب لأخذ إشكالية الماء بجدية والحد من الهدر وإنجاز مشاريع كبرى للطاقات المتجددة وتحلية مياه البحر، خاصة في ظل تنامي مشكلة الجفاف محلياً وعالمياً، وكذلك العمل على استخدام الهيدروجين الأخضر (بقيمة تصل إلى 120 مليار دولار بين القطاع العام والخاص).

28- قدم السيد محمد السيد محمد ابو زيد، المدير العام للجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية مداخلة حول دور الجهاز في مراقبة الأداء والكفاءة والفعالية وتطبيق السياسات النقدية/المالية في جهود التكيف مع تغير المناخ. وأكد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في قضية تغير المناخ كونها قضية عالمية. كما أشار إلى ضرورة وضع استراتيجية وطنية موحدة للتعامل مع قضايا التغير المناخي وإدماجه ضمن الاستراتيجيات الأخرى وتوفير القروض لتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ. واختتم ببعض الأمثلة عن كيفية تأكد الجهاز في مصر من أن الأنشطة والمشاريع المحلية غير ضارة بالبيئة.

29- عرضت السيدة رجاء محمد الحسن مكاوي، مديرة المراجعة في ديوان المراجعة القومي في جمهورية السودان، الدور الهام الذي يضطلع به الديوان بسبب توقيع السودان على اتفاقية المناخ حيث أسس إدارة خاصة بالبيئة والتنمية المستدامة. وقد سردت عدداً من الأمثلة عن دور الديوان في مراقبة المشاريع كمشروع الكربون

في عام 2021 الذي خدم عدة أبعاد ولكن أظهر عدة ثغرات. كما عمل الديوان على خطط مراجعة لمشاريع متعددة منها مشاريع للمياه في فترات الجفاف وفترات فيضانات. وقد عمل الديوان أيضاً في موضوع الطاقة البديلة التي لا يتم استغلالها بشكل جيد من القطاع الخاص بسبب غياب الدعم الحكومي وبالرغم من توفر الطاقة الشمسية والرياح.

دال- الجلسة الرابعة: الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية:
دور البرلمانات في دعم الاستعداد والقدرة على الصمود في مواجهة مخاطر تغير المناخ

30- يسر هذه الجلسة السيد حبيب معلوف، صحافي وباحث في قضايا تغير المناخ. تناولت الجلسة موضوع دور البرلمانات في تعزيز العمل المشترك العابر للقطاعات، والذي يعتمد نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله للحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها مع تعزيز القدرة على الصمود، خاصة للفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

31- تخلل الجلسة عرضاً قدمه السيد وليد علي، أخصائي في التغير المناخي الإقليمي في المركز الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول فهم مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. وأشار السيد علي إلى أن تغير المناخ، وما صاحبه من كوارث طبيعية، تسبب في تكلفة اقتصادية فادحة خلال العقود القليلة الماضية، إضافة إلى اضطرابات اجتماعية في العديد من البلدان خاصة الفقيرة أو المتأثرة بالصراعات مما أدى إلى زيادة معدلات الهجرة والنزوح. وأفاد السيد علي أن أجزاء كثيرة من المنطقة العربية مثل القرن الأفريقي والمشرق والمغرب العربي باتت من بين أهم بؤر مخاطر المناخ في العالم لتأثرها بالجفاف مثل الصومال، والسودان، وجيبوتي، وسوريا، والعراق، والمغرب وتونس، كما سيؤثر ارتفاع منسوب مياه البحر في مصر على المجتمعات المحلية بالقرب من دلتا النيل.

32- وأفاد السيد علي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد خصّص نحو 3 مليارات دولار لتمويل مبادرات حول تغير المناخ تستفيد منها في أكثر من 100 دولة. وتساعد هذه المبادرات في تحقيق التزامات اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مع منافع مشتركة مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنع الأزمات والتعافي منها. وفي الختام، تناول السيد علي دور البرلمان في بناء القدرة على الصمود أمام مخاطر الكوارث المناخية مفيداً انها تشمل: التصديق على الاتفاقيات المناخية الدولية بشأن التكيف مع المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ وسن الأطر التشريعية والتنظيمية المناخية لإدارة مخاطر الكوارث المناخية؛ وتخصيص الميزانيات العامة للمناخ والإنفاق للحد من مخاطر الكوارث المناخية؛ والإشراف على سياسات وبرامج بناء القدرات على التكيف مع تغير المناخ.

33- وأفاد السيد بغيجة سعد، عضو المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية انه تم إنشاء الشبكة البرلمانية للبيئة والمناخ في الجزائر التي ستسعى إلى تعزيز المجهودات الوطنية المبذولة في مجال حماية البيئة ومكافحة آثار التغيرات المناخية على الصعيدين الوطني والدولي.

34- وأكدت السيدة ثناء فخرالدين، عضو مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية على التزام الجمهورية العربية السورية بقضايا تغير المناخ حيث صدقت على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالحفاظ على البيئة والمناخ إضافةً إلى العديد من القوانين والتشريعات ورؤية التنمية المستدامة.

35- واستعرضت السيدة فرح أحمد الفرحان، مدققة بإدارة الرقابة على الأداء في ديوان المحاسبة في دولة الكويت منهجية التدقيق في آثار التغير المناخي على الكويت مشيرة إلى المخاطر المرتبطة بذلك، ودور إدارة الأرصاد الجوية في تحديد هذه المخاطر. وبعد ذلك تناول السيد إبراهيم أحمد العبيد، مدقّق مساعد بإدارة الرقابة

على الأداء في ديوان المحاسبة في دولة الكويت أثر تغير المناخ على قطاع البنية التحتية، والطاقة والمياه، شارحاً دور الهيئة العامة للبيئة في معالجة مخاطر تغير المناخ.

36- وتناولت السيدة مريان فارح كاهي، عضو مجلس الشورى ورئيسة لجنة العلاقات الخارجية في جمهورية الصومال الفيدرالية القضايا المناخية الرئيسية التي تعاني منها الصومال. ثم أشارت إلى مبادرة إعادة التخضير الوطنية التي تهدف إلى زراعة 10 ملايين شجرة في جميع أنحاء الصومال كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز التنوع البيولوجي والقدرة على التكيف مع المناخ والحد من إزالة الغابات وسط موجات الجفاف المدمرة.

37- وأضاءت المناقشات على النقاط التالية:

(أ) ضرورة التعامل مع التغير المناخي كمشكلة جماعية كونية؛

(ب) توحيد المفاهيم المرتبطة بتغير المناخ أثناء التشريع أو عند إعداد التقارير؛

(ج)أهمية الدور البرلماني في المراقبة والتقييم على مستوى المشاريع؛

(د) تفعيل التعاون بين الدول العربية في مجال التشريعات وطرق مواجهة التغير المناخي، وخاصة على مستوى تبادل الإحصاءات والمعلومات؛

(ه) اقتراح آلية لجمع الإحصاءات ضمن إطار منصة عربية لتسهيل التنسيق بين الدول وضمان صحة البيانات؛

(و) زيادة وتعزيز التشبيك بين عمل الدولة وعمل المجتمع المدني؛

(ز) وضع نصوص قانونية تفرض محاسبة الدول الصناعية عن الأضرار المناخية التي تسببت بها تجاه الدول النامية، وتفرض عليهم كذلك التعويض المالي مقابل تلك الأضرار، والاستعانة بخبراء محايدين للمساعدة بعملية حساب كلفة الأضرار.

هاء- الجلسة الخامسة: زيادة التمويل المناخي في المنطقة العربية ودور البرلمانات

38- يسّر هذه الجلسة السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. ركّزت الجلسة على الفجوات التمويلية في المنطقة العربية والمصادر الممكنة لتمويل المناخ، كما بحثت في دور البرلمانات في زيادة الموارد المالية وضمان إدارتها بشكل جيد.

39- قدّمت السيدة لارا جدع، باحثة مساعدة في مجموعة تغير المناخ والموارد الطبيعية المستدامة في الإسكوا، عرضاً مرئياً بيّنت فيه أن احتياجات تمويل المناخ في 11 دولة عربية تخطّت 570 بليون دولار أميركي حتى عام 2030، وذلك بناء على الأرقام الملحوظة في المساهمات المحدّدة وطنياً لتلك الدول. في المقابل، إن تمويل المناخ الحالي في المنطقة العربية هو أقل بكثير من الاحتياجات وهو محصور بمعظمه في خمس دول عربية ويهمل البلدان الأكثر احتياجاً لهذا التمويل. ولفتت السيدة جدع إلى أن التمويل المناخي في المنطقة موجه بمعظمه لمشاريع التخفيف ويعتمد على القروض غير الميسّرة أكثر منه على المنح. وتسعى الإسكوا وشركاؤها إلى دعم البلدان العربية في الحصول على التمويل المناخي من خلال تنظيم منتديات إقليمية تقدّم خلالها البلدان العربية

مشاريعها للجهات الممولة. ويتمّ حالياً العمل على تطوير استراتيجية لتعزيز فرص الحصول على تمويل العمل المناخي وزيادة تعبئته لتلبية الاحتياجات والأهداف المناخية للمنطقة.

40- أكّد السيد إندراجيت بوز، باحث أول لدى شبكة العالم الثالث، على أهمية أن تلعب البلدان العربية دوراً قوياً في صنع السياسات العالمية بشأن تغير المناخ، لافتاً إلى أن المجموعة العربية متمسّكة بالعدالة المناخية ومبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة وتطالب باستمرار البلدان المتقدمة تقديم التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. وقدّم السيد بوز لمحة عن هيكل تمويل المناخ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والفرص التمويلية التي يمكن أن تستفيد منها كل الدول العربية دون استثناء. وأوصى بنهاية مداخلته الدول العربية على العمل مع جهات مختلفة بما فيها المجتمع المدني عند تطوير مقترحات المشاريع والاستعانة بالخبراء عند الحاجة. كما دعا إلى الإعداد الجيد للدورة المقبلة لمؤتمر الأطراف المنعقدة في الإمارات العربية المتحدة والاستفادة من فرصة انعقادها في المنطقة العربية لتسليط الضوء على تأثر المنطقة بتغير المناخ ومبادرات التصدي لتغير المناخ فضلاً عن احتياجات التمويل المناخي.

41- ثم تطرّقت السيدة هاجر الخمليشي، عضو مجلس إدارة ومؤسس مشارك لمبادرة IMAL للمناخ والتنمية، إلى أهمية التمويل الوطني لتغير المناخ (من خلال فرض الضرائب على القطاعات الملوثة ورفع الإعانات الضارة بالبيئة) كمكمّل للتمويل الدولي. ودعت البلدان العربية لاعتماد استراتيجية وطنية واضحة الرؤية لتمويل المناخ، مشدّدة على دور الوزارات في تقييم التمويل المطلوب للمشاريع ودور وزارة المالية في تخصيص الموارد للمشاريع الخضراء. وختمت السيدة الخمليشي مداخلتها بالإشارة إلى دور البرلمان في اعتماد ميزانيات مراعية للمناخ وفي تعزيز مراقبة وتقييم التدفقات المالية الخاصة بالمناخ على أساس مؤشرات أداء واضحة.

42- عرض السيد عمرو عزت، عضو مجلس الشيوخ ووكيل لجنة الطاقة والبيئة والقوى العاملة في مصر، تجربة بلاده، حيث تم إعادة تشكيل المجلس الوطني للتغيرات المناخية في عام 2019 برئاسة رئيس مجلس الوزراء. قام المجلس بصياغة وتحديث استراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ وربطها باستراتيجية التنمية المستدامة، كما اتخذ العديد من الإجراءات للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ والمساهمة في جهود التخفيف من الانبعاثات. ويتمّ العمل حالياً على إعداد خريطة تفاعلية لتحديد المناطق المعرضة لمخاطر التغيرات المناخية واتخاذ التدابير اللازمة. وأبرز السيد عزت الأدوار المختلفة للبرلمان في مجال تغير المناخ، داعياً البرلمان العربي وغيره من مؤسسات العمل العربي المشترك إلى تنسيق السياسات المناخية ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها، وإجراء الأبحاث المعنية بتغير المناخ، وتبادل المعلومات والمساعدات الفنية، وتوفير التمويل اللازم.

43- وأضاءت المناقشات على النقاط التالية:

(أ) على الرغم من الأهمية السياسية التي تجسّدت في الاعتراف بأضرار تغير المناخ خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، فإن المرحلة المقبلة ستكون مفصلية حيث سيتمّ خلالها تفعيل صندوق الخسائر والأضرار؛ والتساؤلات كثيرة بشأن المعايير التي سيتمّ على أساسها تحديد حجم الخسائر والأضرار وبالتالي التعويضات؛

(ب)ضرورة ضبط المفاهيم والمصطلحات (مثلاً دعم مقابل تعويض، ومساهمات مقابل التزامات) وأن يكون هناك تعريف واضح للتمويل المناخي؛

(ج) أهمية التمسك بإلغاء ديون الدول النامية وتحويلها لتمويل مناخي وعدم تسييس التمويل؛

(د) أهمية وضع إطار وطني شفاف لمتابعة التمويل المناخي؛

(ه) أبرزت تجربة كوفيد إمكانية تعبئة الموارد من مصادر داخلية عند الحاجة، وبيّنت أهمية إعادة ترتيب الأولويات.

واو- الجلسة السادسة: نقاش مفتوح - النهوض بالعمل المناخي في الدول العربية والتحضير للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المنطقة العربية: ما الذي ينبغي تغييره من حيث آليات عمل البرلمانات؟

44- يسّر هذه الجلسة السيد أسامة صفا، رئيس قسم العدالة الاجتماعية في مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا. وبدأ بمقدمة حول أهمية الشراكة والتكاتف بين العمل البرلماني وعمل الحكومات وطنياً إقليمياً ودولياً في المواضيع ذات الأولوية، ووجود العديد من النماذج السابقة على المستوى الرقابي وبشكل فاعل في صياغة القوانين والمراسيم والمصادقة عليها وكذلك إدماج القوانين في الدستور وغيرها من التشريعات المتصلة بالمناهج الدراسية. وتعد شبكة البرلمانيين ضد الفساد إحدى الأمثلة على التعاون البرلماني الفاعل. وأكد السيد صفا قبل فتح باب النقاش على أهمية أن يأخذ البرلمانيون زمام المبادرة للانخراط في موضوع المناخ.

45- اتخذت هذه الجلسة شكل نقاش مفتوح حيث ساهم المشاركون بمجموعة غنية من التوصيات والمقترحات التي يمكن الاطلاع عليها في الفصل الأول من هذا التقرير.

زاي- الجلسة الختامية: خطوات مستقبلية وملاحظات ختامية

46- اختتمت أعمال المنتدى السيدة ميساء يوسف من الإسكوا حيث أكدت على أهمية القضايا والتوصيات التي خلصت إليها النقاشات ضمن جلسات العمل وأشادت بالأفكار الثرية والمقترحات البناءة التي طرحها البرلمانيون خلال يومي المنتدى وفي الجلسة السادسة بشكل خاص، والتي تحتاج إلى تفكير معمق وتصنيف على المستويات المختلفة خاصة وان البعض منها يعتبر عملي مباشر والبعض الأخر قد يصنف كمقترحات طموحة. واعتبرت السيدة يوسف ان عملية مواجهة تغير المناخ هي عملية سياسية أكثر من تقنية لأنها مرتبطة باللامساواة عالمياً إقليمياً ومحلياً. وما أنجزه هذا المنتدى على مدى يومين ينطلق من الفكرة الأساسية لتنظيمه وهي التأكيد على أهمية دمج خطاب الحقوق والعدالة في الخطاب التقني الفني حول تغير المناخ في العالم العربي واعتبرت ان البرلمانيين هم الأكثر قدرة على مناصرة هذه المقاربة الحقوقية.

47- وأضافت بأن الإسكوا سترسل للمشاركين كافة التوصيات ولكل برلمان الحرية والمساحة الكاملة للتعامل مع هذه التوصيات ضمن إطار السياق الخاص بالبلد وأولوياته وأساليب العمل والممارسة الخاصة بكل برلمان. وأشارت إلى أن النقاشات على مدى اليومين السابقين قد أظهرت الحاجة لتوسيع نطاق العمل البرلماني ليكون متعدد القطاعات داخل البرلمان ويدفع باتجاه عمل مناخي حكومي ومجتمعي يأخذ في الاعتبار الارتباطات القوية لتغير المناخ بالنزوح والفقر والهجرة والصحة العامة والأمن الغذائي. كما أظهرت النقاشات أيضاً اهمية العمل والتنسيق الإقليمي واستثمار تنظيم مؤتمر الأطراف في منطقتنا لبلورة رؤية برلمانية عربية للتعامل مع تغير المناخ.

48- وفي هذا الإطار، اقترحت السيدة يوسف توصية أساسية عملية، بالإضافة إلى التوصيات الأخرى السياسية والتقنية التي تم اقتراحها، وهي دعوة البرلمانات العربية إلى إنشاء هيئة برلمانية متعددة القطاعات تضم أعضاء

من لجان برلمانية مختلفة معنية بقضايا تغير المناخ (على سبيل المثال الزراعة، الطاقة، المياه، البيئة، الصحة، البحث العلمي والتربية، المالية، العدل، إلخ) بهدف المتابعة مع الحكومات حول مخرجات الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف والرسائل الرئيسية التي قد تحملها الدول العربية إلى الدورة الثامنة والعشرين. وفي هذا السياق، بإمكان الإسكوا والاتحاد البرلماني الدولي تقديم الدعم الفني والمعرفي لجدول الأنشطة الذي قد يضعه كل برلمان. واختتمت مداخلتها متمنية ان تكون هذه الهيئات الوطنية خطوة أولية نحو إنشاء شبكة عربية مناصرة للعدالة المناخية.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

49- قام الفريق المعني بخطة عام 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم المنتدى بشكل حضوري في بيروت يومي 29 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

باء- الافتتاح

50- افتتح أعمال المنتدى السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية في الإسكوا، بكلمة أشار فيها إلى أن هناك إجماعاً عالمياً بأننا اليوم في مفترق طرق حاسم، لا بدّ أن يتقدّم فيه العمل المشترك خدمة للمصلحة العامة لشعوبنا وكوكبنا على المصالح الضيقة. وأشار إلى أن احد اهم إنجازات مؤتمر COP 27 هو إقراره إنشاء "صندوق الخسائر والأضرار" المخصص لإعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية والمادية والتعويض للمجتمعات الضعيفة التي دمرت الكوارث المناخية سبل عيشها، موضحاً في الوقت نفسه أن التحدي الأبرز لأعمال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 28) الذي سيعقد في الإمارات العربية المتحدة سيكون تأمين استدامة الصندوق السياسية والمالية. وذكّر الحضور بما أفاده الأمين العام للأمم المتحدة بأننا "بحاجة إلى خفض الانبعاثات بشكل كبير الآن – وهذه مشكلة لم يسوّها مؤتمر الأطراف". وأفاد أن الجهود التي يبذلها العالم للحدّ من أزمة تغيّر المناخ والتكيف مع آثاره لا تزال غير كافية. وسيؤدي الاستمرار في المسار الحالي إلى اضرار جسيمة على العالم بأكمله. ولن تنجو المنطقة العربية من هذه العواقب على الرغم من مساهمتها المنخفضة في تغير المناخ. وأشار السيد تابت إلى أن الأهداف المرجوة لن تتحقق إلا عن طريق العمل المشترك وتكامل الأدوار. وأكد أن المسؤوليات المختلفة التي يضطلع بها البرلمانيون تخولهم المساهمة في سد الفجوات والنهوض بالعمل المناخي والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، آملاً أن يساعد هذا المنتدى في تحقيق أهدافه.

51- ألقى السيد مارتن تشنغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، كلمة مسجلة أكّد فيها أن التهديد الناتج عن تغير المناخ لا يقتصر على دولة أو منطقة واحدة فقط، بل تتجاوز تداعياته الكارثية الحدود الطبيعية والسياسية لعالمنا. وأكد أن السبيل لتحقيق الالتزامات الدولية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاقية باريس، هو تحويلها إلى تشريعات وطنية، مدعومة بتخصيص مناسب من الميزانية ورقابة قوية على أداء الحكومة. وأكد السيد تشنغونغ في كلمته انه لا غنى عن الإرادة السياسية والتعاون الإقليمي وخطط العمل الاستراتيجية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عمل البرلمانات. وأشار إلى أنه في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، التقى البرلمانيون في الاجتماع الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب المصري على هامش الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 27)، حيث أعادوا التأكيد على أن البرلمانات هي الجهات الفاعلة الرئيسية في ترجمة الالتزامات الدولية إلى تشريعات وإجراءات وطنية وأوصوا بعدة إجراءات عملية منها العمل على اعتماد قوانين ونماذج تشريعية تدعم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

وتوسيع استخدام الموازنات الخضراء وتعزيز الرقابة البرلمانية في هذا المجال؛ وتعزيز التعاون والتنسيق العالمي والإقليمي لضمان أنشطة تستجيب للتحديات المتعلقة بالمناخ.

52- وتلا ذلك كلمة ألقاها السيد حسن كريّم، مستشار الحوكمة للبلدان العربية بالنيابة عن السيد خالد عبد الشافي، مدير المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمّان، أشار فيها إلى أن مؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين (COP 27) قد أجمع على خطورة الأزمة المناخية التي تهدد العالم. ولفت السيد كريم في كلمته إلى ما شدد عليه الأمين العام للأمم المتحدة بأن الفوضى المناخية التي يعيشها العالم هي السبب الرئيس في الصراعات العالمية وأن الإنسانية تخوض معركة بقاء في مواجهة التغير المناخي والى ضرورة التحرك واتخاذ خطوات عملية من أجل خفض حرارة الكوكب. وأضاف ان أزمة التغير المناخي تأتي على خلفية أزمات متعددة مترابطة في العالم، مثل الحرب الروسية في أوكرانيا، والتضخم المتصاعد العالمي، وأزمة الطاقة، وأزمة الغذاء في حين تجاوز عدد سكان العالم 8 مليارات نسمة، وأزمة التغير المناخي وتداعياتها المدمرة التي تجلت كثيراً عام 2022 مع الفيضانات القاتلة وموجات الحر والحرائق والجفاف. وصرح السيد كريم انه لا بد من التركيز على أزمات الجفاف وندرة الموارد المائية وضعف إدارتها في المنطقة العربية، خاصة وأن المنطقة العربية تعتبر من أكثر مناطق العالم شحاً في المياه في العالم وفيها 10 دول من الأكثر ارتفاعاً في الإجهاد المائي في العالم. واختتم كلمته بالقول أن دور البرلمانات الأهم هو في متابعة ومراقبة عمل الحكومات في مواجهة أزمة التغير المناخي والتشريع المناسب للسماح بالتخفيف من آثاره السلبية وانعكاساته على تحقيق اهداف التنمية المستدامة. كما دعا إلى الاستفادة من منتدى البرلمانيين الذي يعقد بشكل دوري ويلعب دوراً هاماً لتبادل المعرفة والتجارب المختلفة وتوحيد الجهود وتفعيل العمل المشترك.

جيم- المشاركون

53- حضر الاجتماع 64 مشاركاً توزعوا على الشكل التالي: 27 مشاركاً من 10 بلدان عربية هي الجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والصومال والعراق وسلطنة عمان ولبنان ومصر والمغرب، بالإضافة إلى مشاركين من إسبانيا وجمهورية أوغندا، و14 مشاركاً من أجهزة المحاسبة والمراقبة في الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان وسلطنة عمان والكويت ومصر، و12 مشاركاً من الخبراء والمنظمات الإقليمية، فضلاً عن 11 مشاركاً من الجهات التي قامت بتنظيم الاجتماع. وقد بلغت نسبة مشاركة النساء 35 في المائة من مجموع المشاركين.

دال- جدول الأعمال

54- فيما يلي ملخص لجدول الأعمال:

(أ) الكلمات الافتتاحية؛

(ب) الجلسة الأولى: جلسة تمهيدية

(ج)الجلسة الثانية: التكيف مع آثار تغير المناخ في المنطقة العربية: دور البرلمانات في بناء القدرة على الصمود وحماية الفئات الأكثر ضعفا؛

(د) الجلسة الثالثة: التخفيف من حدة تغير المناخ: التحديات الإقليمية العربية ودور البرلمانات في معالجتها في الموازنة العامة والرقابة؛

(ه) الجلسة الرابعة: الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية: دور البرلمانات في دعم الاستعداد والقدرة على الصمود في مواجهة مخاطر تغير المناخ؛

(و) الجلسة الخامسة: زيادة التمويل المناخي في المنطقة العربية ودور البرلمانات؛

(ز) الجلسة السادسة: نقاش مفتوح النهوض بالعمل المناخي في الدول العربية والتحضير للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المنطقة العربية: ما الذي يجب تغييره من حيث آليات عمل البرلمانات؟؛

(ح) الجلسة الختامية: الرسائل الرئيسية والتوصيات حول الخطوات والأنشطة المستقبلية للمنتدى البرلماني.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد بغيجة سعد
عضو باللجنة القانونية عن حزب جبهة التحرير الوطني
المجلس الشعبي الوطني

السيد عايد عبدالكريم
عضو بلجنة التربية عن حركة مجتمع السلم
المجلس الشعبي الوطني

السيد كمال طالب
نائب مدير مجلس الأمة

السيد مومن الغالي
عضو مجلس الأمة

السيد حبيب نور الدين
عضو مجلس الأمة

السيد الحاج نور
عضو مجلس الأمة

جزر القمر

السيد عبدالله سعيد صارومة
النائب الأول لرئيس اتحاد جزر القمر

السيدة هايدة نورالدين سيدي
النائب الثالث لرئيس اتحاد جزر القمر

الجمهورية العربية السورية

السيدة ثناء فخرالدين
عضو مجلس الشعب

السيد معيوف الذياب
عضو مجلس الشعب

السيد أحمد زيتون
علاقات عامة
مجلس الشعب

جمهورية جيبوتي

السيد محمد أحمد عينان
برلماني في الجمعية الوطنية

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد محمد عبدالرحمن نظيف
عضو مجلس الشعب
مسؤول مكتب الاتصال بين البرلمان والإسكوا

السيد إسماعيل عيد محمد
عضو مجلس الشعب

السيدة مريان فارح كاهي
عضو مجلس الشورى
رئيس لجنة العلاقات الخارجية

جمهورية العراق

السيد محمد صديق محمد
عضو لجنة العلاقات الخارجية
مجلس النواب

السيد مثنى امين نادر
عضو لجنة العلاقات الخارجية
مجلس النواب

السيد وسام بادع علوان
مستشار لجنة العلاقات الخارجية
مجلس النواب

سلطنة عمان

السيد سليم محمد حمود الحاجري
أخصائي علاقات دولية
مجلس الدولة

السيد فاهم عبد الله علي المرهوبي
عضو مجلس الدولة

عضو في مجلس الشيوخ
وكيل لجنة الطاقة، البيئة والقوى العاملة

الجمهورية اللبنانية

المملكة المغربية

السيدة عناية عز الدين
عضو في مجلس النواب اللبناني
منسقة الهيئة النيابية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة

السيد حسن بي عمر
نائب رئيس مجلس النواب

السيدة نادية التهامي
نائبة رئيس مجلس النواب

السيدة نجاة صليبا
عضو في مجلس النواب اللبناني
أستاذة في الكيمياء التحليلية
الجامعة الأمريكية في بيروت

السيد حمزة سوكاح
إطار بمديرية العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

السيد زكريا فصال
مستشار سفير المملكة المغربية
سفارة المملكة المغربية في الجمهورية اللبنانية

سعادة السيد عمرو عزت

باء- الدول الأخرى

إسبانيا

السيد خوان أنطونيو لوبيز دي أورالدي جارمنديا
رئيس لجنة تغير المناخ
عضو مجلس النواب

جمهورية أوغندا

السيدة كريستين كايا
عضو في البرلمان
وزيرة الظل للمياه والبيئة

باء- المنظمات والخبراء

السيد فايز شوابكة
الأمين العام
الاتحاد البرلماني العربي

القاهرة، جمهورية مصر العربية

السيد نديم فرج الله
مدير برنامج تغير المناخ والبيئة
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية الجامعة الأمريكية في بيروت
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيدة هالة أبو علي
برلمانية سابقة، مجلس النواب المصري
أستاذة في الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

السيد زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد حبيب معلوف
صحافي وباحث في قضايا تغير المناخ
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد إندراجيت بوز
باحث أول
شبكة العالم الثالث
بينانج، ماليزيا

السيدة هاجر الخمليشي
الرئيسة والشريكة المؤسسة
شبكة شباب المتوسط من أجل المناخ
باريس، فرنسا

السيد أسامة صفا
رئيس قسم العدالة الاجتماعية
مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد طارق صادق
مجموعة تغير المناخ والموارد الطبيعية المستدامة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة راضية سداوي
مجموعة تغير المناخ والموارد الطبيعية المستدامة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة لارا جدع
مجموعة تغير المناخ والموارد الطبيعية المستدامة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة آيا إبراهيم
مجموعة تغير المناخ والموارد الطبيعية المستدامة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

جيم- أجهزة المراقبة والمحاسبة

<u>جمهورية السودان</u>

الاستاذة رجاء محمد الحسن مكاوي
مدير مراجعة
ديوان المراجعة القومي

<u>جمهورية مصر العربية</u>

السيد محمد السيد محمد ابو زيد
المدير العام
الجهاز المركزي للمحاسبات

<u>المملكة الأردنية الهاشمية</u>

السيد سامر مدانات
مساعد الامين العام للشؤون المالية والإدارية
ديوان المحاسبة

السيد فوزان عبدالكريم الوريكات
مدير مديرية التقارير
ديوان المحاسبة الاردني

<u>دولة الكويت</u>

السيدة فرح أحمد الفرحان
مدقق بإدارة الرقابة على الأداء
ديوان المحاسبة

السيد إبراهيم أحمد العبيد
مدقق مساعد بإدارة الرقابة على الأداء
ديوان المحاسبة

السيد مبارك سلطان السبيعي
ديوان المحاسبة

السيد شملان أحمد علي
ديوان المحاسبة

<u>جمهورية العراق</u>

السيدة لمياء فاضل كاظم
مدير قسم تقويم الاداء
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

<u>سلطنة عمان</u>

الفاضل محمد بن حمدان الجابر
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

الفاضلة ابتسام بنت سعيد الريامية
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

الفاضل ذهل بن ناصر النبهاني
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

الجمهورية العربية السورية

السيد زياد الخطيب
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

هاء- الجهات المنظمة

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد منير تابت
نائب الأمينة التنفيذية

السيدة ميساء يوسف
رئيسة الفريق المعني بخطة عام 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة

السيدة جنى البابا
مسؤولة شؤون التنمية المستدامة
الفريق المعني بخطة عام 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة

السيدة هانيا صبيدين ديماسي
الفريق المعني بخطة عام 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة

السيدة أنجلا سماره
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

السيدة صبحية كباره
الفريق المعني بخطة عام 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة

الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)

السيدة ألكساندرا بلاغوجفتش
مديرة برنامج التنمية الدولية
الاتحاد البرلماني الدولي

السيدة إيزابيل أوباديارو
الاتحاد البرلماني الدولي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية (UNDP-RBAS)

السيد حسن كريّم
مستشار في الحوكمة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية

السيد وليد علي
أخصائي في التغير المناخي الإقليمي، المركز الإقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية